الحكم الذاتي للصحراء تحت السيادة المغربية قراءة في الأبعاد ومسارات التحول القانونية والسياسية والديبلوماسية

L'autonomie du Sahara sous souveraineté Marocaine: Analyse des dimensions et des voies juridiques, politiques et diplomatiques de sa transformation

محمد الحنافي: دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة الحسن الأول،كلية العلوم القانونية والسياسية – سطات

الملخص
لئن عرفت مسارات التحول السياسية والقانونية والديبلوماسية لقضية الصحراء المغربية محطات متتالية من المد والجزر إن على المستوى الدولي أو الداخلي، تمثلت بداية في تأكيد المغرب على الشرعية التاريخية والقانونية التي تؤكدها روابط البيعة بين القبائل الصحراوية وسلطان المغرب،، فإن النزاع حول الصحراء لم يقف عند هذا الحد بل عرف عرف تحولات متتالية بدأت بإبداعية الفكر الملكي للراحل الحسن الثاني عبر استرجاعه السلمي للاقاليم الصحراوية من خلال ملحمة المسيرة الخضراء، لتستتبعه مواجهات مع كيان انفصالي تمثل في جبهة البوليساريو، وصولا لديبلوماسية رصينة قادها جلالة الملك محمد السادس عبر مبادرة للحكم الذاتي للصحراء في إطار السيادة المغربية، تنهل من الشرعية الدولية وتؤكد حق المغرب في أقاليمه الجنوبية. ديبلوماسية تمكنت بعد زهاء ربع قرن من تأكيد للشرعية القانونية الدولية للسيادة المغربية على الصحراء من خلال صدور القرار الأممي 2797 لتضمحل معه كل الطروحات الانفصالية المناوئة.
الكلمات المفتاحية: الحكم الذاتي -الصحراء المغربية-الديبلوماسية المغربية.

Abstract
Si les trajectoires politiques, juridiques et diplomatiques de la question du Sahara occidental ont connu des hauts et des bas, tant sur le plan international que national, initialement caractérisées par l'affirmation par le Maroc d'une légitimité historique et juridique fondée sur les serments d'allégeance entre les tribus sahraouies et le Sultan du Maroc, le conflit

saharien ne s'est pas arrêté là. Il a subi des transformations successives, à commencer par la vision novatrice du défunt roi Hassan II et la reconquête pacifique des provinces sahariennes par la Marche Verte. S'en sont suivies des confrontations avec l'entité séparatiste représentée par le Front Polisario, aboutissant à une diplomatie mesurée menée par Sa Majesté le Roi Mohammed VI à travers l'initiative d'autonomie du Sahara dans le cadre de la souveraineté marocaine. Cette initiative s'appuie sur une légitimité internationale et affirme le droit du Maroc à ses provinces méridionales. Après près d'un quart de siècle, cette diplomatie a réussi à confirmer la légitimité juridique internationale de la souveraineté marocaine sur le Sahara grâce à l'adoption de la résolution 2797 de l'ONU, réduisant ainsi à néant toutes les revendications séparatistes opposées.
Keywords: Autonomie - Sahara Marocaine - Diplomatie marocaine.

المقدمة

لئن شكلت محطة الحصول على الاستقلال انتصارا تاريخيا للدولة المغربية سنة 1956، فإنه وبالمقابل ظل استقلالا منقوصا بفعل استمرارية الاحتلال الاسباني للمناطق الصحراوية التي اعتبر استرجاعها تحديا أرخى بظلاله على السياسة الداخلية والخارجية للدولة إلى حدود إعلان الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله للمسيرة الخضراء التي تمخضت عن عبقرية سياسية ملكية أبدعت في قطع الطريق على المستعمر الاسباني والاسترجاع السلمي للصحراء المغربية بتاريخ 6 نونبر 1975، لتتواصل الجهود بعدها في عهد الملك محمد السادس الذي واصل مسيرة النضال السياسي والديبلوماسي لما يربو عن ربع قرن وتتوج كل هذه المساعي يومه الجمعة 31 أكتوبر 2025 باعتماد مجلس الأمن الدولي لأحد أكثر القرارات واقعية حول قضية الصحراء المغربية، والذي تمثل في القرار عدد 2797 الذي عبر من خلاله عن دعمه الكامل لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007 باعتبارها الحل الواقعي والعادل والدائم لإنهاء النزاع الإقليمي حول الصحراء في إطار سيادة المغرب كأساس للتسوية. لكن التحديات والرهانات لا تزال مستمرة في إيجاد الحلول السياسية والقانونية الواقعية لتنزيل القرار على أرض الواقع. من تم سنحاول من خلال هذه الورقة العلمية رصد تطورية قضية الصحراء المغربية منذ الاستقلال وإلى حدود إصدار القرار الأممي التاريخي 2797 وربطها بالرهانات

والتحديات لتنزيل الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية من خلال إشكال مركزي يسائل: كيفية إسهام الرؤية الملكية السامية والديبلوماسية المغربية المتأنية والرصينة في إقرار الحكم الذاتي كمرجعية أممية وحل واقعي، عادل ودائم لإنهاء النزاع الإقليمي حول الصحراء في إطار السيادة المغربية ؟

متوسلين في رصد هذه التطورية بالمنهج التاريخي[405]، والذي سيسعفنا في العودة للجذور التاريخية لقضية الصحراء المغربية بغاية رصد الإرهاصات الأولية للمبادرات السياسية والديبلوماسية المغربية، والسياقات التي رافقت نشوء مبادرة الحكم الذاتي سنة 2007 ومسار التطور الذي عرفته وصولا الى القرار مجلس الامن2797 باعتباره مدخلا أساسيا للحكم الذاتي ينهل من الشرعية الدولية. وللتحديات والرهانات التي سترافق تنزيل الحكم الذاتي في الصحراء تحت السيادة المغربية وذلك من خلال محوريين أساسيين:

المحور الأول: الصحراء المغربية بين الشرعية التاريخية والمشروعية القانونية

أولا : البيعة والارتباطية التاريخية للصحراءالمغربية بالعرش العلوي المجيد

ثانيا : دور المسيرة الخضراء في إخراج المستعمر الاسباني من الصحراء

المحور الثاني: الحكم الذاتي في الصحراء المغربية

أولا: الديبلوماسية الملكية ومسارات التحول في قضية الصحراء المغربية

ثانيا: الخطاب الملكي ورهانات تنزيل الحكم الذاتي ما بعد القرار الأممي 2797

الخاتمة

المحور الأول: الصحراء المغربية بين الشرعية التاريخية والمشروعية القانونية

أولا : البيعة والارتباطية التاريخية للصحراءالمغربية بالعرش العلوي المجيد

أ- الشرعية التاريخية لارتباطية الصحراء بالدولة المغربية

405- يؤكد رايت ميلز Milhs right على: "أنه من العسير على الباحث دراسة الظواهر الاجتماعية بمعزل عن سياقها التاريخي، انظر أحمد اوزي،" تحليل المضمون ومنهجية البحث"، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الاولى،1993،ص 37

يؤكد التاريخ السياسي المغربي ارتباط منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب بالمجال السيادي المغربي الذي بلغ حدوده نهر السينغال، حيث ظلت الصحراء جزءا لا يتجزأ من تاريخ المغرب العريق، من تم فقد ارتبطت الصحراء تاريخيا بالسلطة المركزية في البلاد من خلال نظام البيعة الذي كان يربط القبائل الصحراوية بسلاطين الدولة العلوية [406].وذلك حتى قبل شروع القوى الاستعمارية الأوروبية في تقسيم المجال المغاربي خلال أواخر القرن التاسع عشر وفرض الاحتلال الاسباني على الصحراء سنة 1884 بعد مقاومة قبائل الصحراء بقيادة ماء العينين، ليدخل الإقليم مرحلة جديدة من التوترات السياسية والعسكرية واجهت من خلالها القبائل الصحراوية المستعمر الاسباني بكثير من الصمود[407]، وذلك من خلال تشكل حركات احتجاجية صحراوية متفرقة تعبّر عن رفضها للاستعمار.

لقد شكلت "انتفاضة الزملة"[408] في العيون في 17 يونيو 1970 لحظة مفصلية في هذا المسار عبر لجوء القبائل الصحراوية بداية للاحتجاج السلمي ضد التواجد الإسباني والمطالبة بإنهاء الاستعمار[409]. إلا أن قوات الاحتلال واجهت المتظاهرين بإطلاق النار على المحتجين ما أدى إلى سقوط قتلى وحالات اعتقال، وشكل نقطة تحول نحو العمل المسلح. أعقبتها مواجهات دامية قادها سكان الصحراء ضد الاحتلال الإسباني[410]. وتأسيس تنظيم ثوري يجمع

[406]كان الخليفة السلطاني في الساقية الحمراء وما بعدها يمثل الامتداد الإداري للسلطان المغربي في الجنوب.وتبرز في هذا السياق شخصية الشيخ ماء العينين مؤسس مدينة السمارة، الذي كان رمزاً لوحدة التراب المغربي ومقاومة الأطماع الاستعمارية الإسبانية والفرنسية على حد سواء.
انظر يوسف بناصرية، "الصحراء المغربية.. القصة من جذور النزاع إلى القرار الأممي الحاسم"، مقال منشور بمجلة صوت المغرب،بتاريخ 2025/11/02، العنوان الالكتروني https://thevoice.ma

[407] بوحمالة، محمد، "الصحراء المغربية: تاريخ النضال"، الدار البيضاء: دار النشر المغربية. 2018، ص 123-125

[408] نسبة لحي بالمدينة انطلقت منه مسيرة شعبية ضد الاستعمار الاسباني بتاريخ17 يونيو 1970

[409] وزارة الخارجية المغربية ،" الصحراء المغربية: قضية وطنية"، الرباط: مطبعة وزارة الخارجية المغربية،2020، ص 15-17.

[410]مجلة المغرب، العدد 123، الرباط: مؤسسة المغرب للثقافة والإعلام، يونيو 2020، ص 32-35.

الصحراويين في كيان واحد يقود الكفاح المسلح لتحرير الصحراء من الاستعمار الإسباني في 10 ماي 1973 بزعامة الولي مصطفى السيد الذي قاد نواة من الطلبة والمناضلين، أغلبهم من الجنوب المغربي الذين أعلنوا في منطقة الزويرات الموريتانية عن تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو). التي حدّدت في بيانها التأسيسي هدفها الرئيسي في "تحرير الصحراء من الاستعمار الإسباني"، لتبدأ بعد أيام أولى عملياتها المسلحة ضد المواقع الإسبانية، معلنة بذلك بداية مرحلة جديدة من الصراع المسلح.

يوضح المحجوب السالك–أحد مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)– أن الهدف الأساسي من تأسيس الجبهة كان تحرير الصحراء المغربية من الاستعمار الإسباني، وليس إعلان دولة انفصالية، كما أشار إلى أنه توجه في سياق الحركة الاحتجاجية السلمية مع زملاء له في الدراسة لمطالبة الدولة بمساندة الصحراويين لطرد الاستعمار. وقال: "لقد كانت رسالتنا: نحن أبناء جيش التحرير، ساعدونا لتحرير الصحراء[411]".

ب–البيعة وترسيخ الارتباط بين القبائل الصحراوية وإمارة المؤمنين بالمغرب.

تعد البيعة في الإسلام "ذلك التقليد الأساسي لتحقيق شرعية الحكم، فالحاكم لا يصبح حاكما إلا إذا تمت مبايعته، بيعة صغرى وأخرى كبرى، حيث تتم الأولى من طرف أهل الحل والعقد، والثانية من قبل عامة الجمهور[412]"، وقد عرفها **ابن خلدون** قائلا: " اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه سلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين،

411 المحجوب السالك. أحد مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) والمنسق العام لتيار "خط الشهيد" المعارض أكد في حوار في برنامج "نبض العمق" أن تأسيس الجبهة كان نتيجة تفاعل مع واقع استعماري وقمع داخلي، وليس ثمرة رغبة في الانفصال عن المغرب.وأوضح السالك، خلال حلوله ضيفا على برنامج "نبض العمق"، أن الأرض التي دارت حولها الأحداث، الساقية الحمراء ووادي الذهب، كانت مستعمرة إسبانية، وأن آباءه ومن انتموا إلى جيش التحرير المغربي شرعوا في كفاح لتحرير هذه الأراضي، ونجحوا إلى حدّ كبير في إخراج القوات الإسبانية من معظم الصحراء وحصر وجودها في نقاط ساحلية محددة مثل الطرفاية والعيون وبوجدور والداخلة ولكويرة. إقرأ المزيد : https://al3omk.com/1114726.html

412 كريمي ماجدة، "الحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية، المرتكزات التاريخية"، مطبعة فاس بريس 2010، ص 12.

لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد[413]". أما عن المفهوم السياسي للبيعة، فقد نظر له فقهاء السياسة الشرعية واعتبروها:" التزام متبادل بين الحاكم والرعية، ناشئ عن إرادة حرة واعية باختياراتها[414]".

لقد شهد التاريخ السياسي المغربي تأكيد القبائل الصحراوية في أكثر ما من مناسبة على استمرارية البيعة كوسيلة شرعية للحكم. حيث عرف عهد الدولة العلوية ازدياد اهتمام المغرب بصحرائه، وأولى السلاطين العلويون (المولى اسماعيل، سيدي محمد بن عبد الله، المولى الحسن الأول، المولى عبد العزيز، المولى عبد الحفيظ...)[415]بالغ الأهمية لهذا القطر. وتشهد وثائق (رسائل سلطانية، ظهائر، بيعات...) على هذا الارتباط الوثيق، من بينها تلك الظهائر والرسائل السلطانية الموجهة إلى أعيان وشيوخ القبائل الصحراوية، كالرسالة التي وجهها سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى الشيخ الحبيب بن بيروك حول مسألة توجيه أسير اسباني قبض عليه الصحراويون إلى تارودانت أو إلى الصويرة، كما نصت نفس الرسالة على وجوب احترام السفن التي تتحطم على سواحل الصحراء وتوجيه ما يوجد بها إلى سلطات المخزن، حرصا على الأمن والتنظيم. كما أن هناك وثيقة لا تقل أهمية عن سابقتها، وهي رسالة ملكية يعود تاريخها لسنة 1883، تحمل خاتم المولى الحسن الأول والتي بموجبها يأذن هذا الأخير للطالب

413 ابن خلدون،"المقدمة"، ص209.

414محمد الحنافي،المسألة الدستورية وإشكالية التحديث السياسي بالمغرب". دار السلام للطباعة والنشر الرباط- الطبعة الأولى ،السنة 2024، ص 147. انظر أيضا عبد العالي حامي الدين ،"المسألة الدستورية في الفكر السياسي الغربي المعاصر "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق اكدال، الرباط ،2002 ، ص ،236

415بوسريمة المصطفى، "جهود المخزن والقبائل الصحراوية لمقاومة الاستعمارين الفرنسي والاسباني"، ضمن ندوة مقاومة إقليم وادي الذهب من أجل الاستقلال واستكمال الوحدة الترابية للمملكة، 1-2 3- نونبر 1996، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص ص. 141-148، ص. 142.انظر أيضا يوعقوب عائشة،" بيعة 14 غشت 1979، مظهر من مظاهر الارتباط بين المغرب وصحرائه"، مركز دراسات المعرفة والحضارة،2021/08/23 ، الموقع الالكتروني :https://maarifa-center.com .

الحبيب بن بيروك بالوفود عليه للتبرك وإطلاعه على أحوال ساكنة الصحراء[416].لقد شكلت بيعة 14 غشت 1979 [417]أحد أبرز محطات الارتباط الوثيق بين المغرب وصحرائه. حيث قامت مجموعة من القبائل الصحراوية[418] وسكان وادي الذهب في 19 رمضان سنة 1939 الموافق ل 14 غشت 1979، من تجديد لبيعتها لأمير المؤمنين الملك الراحل الحسن الثاني وتأكيد ولائها لملك المغرب ومغربية الصحراء. وبذلك يكون اعتراف محكمة العدل الدولية ب "لاهاي" في رأيها الاستشاري بتاريخ 05.16. 1975 بوجود علاقة بيعة بين سكان الصحراء وسلاطين المغرب تأكيد صريح لا يشوبه أدنى شك[419].

[416] بنجلون محمد، "نظرات في المقاومة المغربية بالأقاليم الصحراوية"، ضمن ندوة مقاومة إقليم وادي الذهب من أجل الاستقلال واستكمال الوحدة الترابية للمملكة، 1-2 3- نونبر 1996، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص ص. 45-51، ص. 46.

[417] قبل الحديث عن هذه البيعة لا بد من استحضار سياقها التاريخي، وما سبق من أحداث خاصة اتفاق مدريد 14 نونبر 1975، الذي أسفر عن تقسيم الصحراء المغربية بين المغرب وموريطانيا وأنهى الاستعمار الاسباني بهذا القطر، حصل المغرب بموجبه على إقليم الساقية الحمراء، في حين حظيت موريطانيا بإقليم وادي الذهب. ولم ترض مقررات هذا الاتفاق طرفا حشر أنفه في قضية الصحراء، حيث خرج من هذا الملف خاوي الوفاض، ولأسباب معروفة أخذ بدأ يمارس شتى أنواع الضغوط وإثارة القلاقل، كما غير جذريا موقفه من طرف مؤيد لحق المغرب في استرجاع أراضيه، إلى موقف معاد ومعاكس وشجع للانفصال، وسخر كل جهوده المادية والعسكرية والديبلوماسية لاستمرارية مشكل الصحراء وقيام كيان وهمي على حساب الوحدة الترابية للمغرب.أمام هذه الضغوطات المتوالية لهذا الطرف المعادي للوحدة الترابية للمغرب، وجدت موريطانيا نفسها مضطرة للتخلي عن إقليم وادي الذهب الذي حصلت عليه بموجب اتفاق مدريد، فتنازلت عليه لصالح الانفصاليين، إلا أن هذا الأمر لم يمر على المغرب مرور الكرام، بل عمل على استرجاع وادي الذهب، خاصة بعد تقاطر وفود من ممثلي هذا الاقليم على القصر الملكي العامر بالرباط لتقديم الولاء وتجديد البيعة لأمير المؤمنين، والاعلان عن التشبث بالعرش العلوي، ورغبتهم في التحاق إقليمهم بحظيرة الوطن، وكان ذلك في 14 غشت 1979

[418] ما قامت به قبائل أولاد دليم والرقيبات وايت لحسن والسكارنة والرزكيين والشيخ ماء العينيين وأولاد تدرايرت وايكوت وايت باعمران وال محمد سالم بارك الله وأذيقب وتندغة والفيكات وامراغن من تجديد لبيعتها و ولائها لملك المغرب أمير المؤمنين الحسن الثاني وتأكيد مغربية الصحراء

[419]المصطفى قاسمي ،" دولة القانون في المغرب التطورات والحصيلة "، مرجع سابق ، ص 16

وفيما يلي مقتطف[420] من نص بيعتهم"... : اجتمع شرفاؤنا وعلماؤنا وأعياننا ووجهاؤنا، رجالنا ونساؤنا، كبارنا وصغارنا، فاتفق رأينا الذي لا يتطرق إليه اختلال، واجتمعت كلمتنا التي لا تجتمع على ضلال، على أن نجدد لأمير المؤمنين، وحامي حمى الوطن والدين، سيدنا الحسن الثاني، حفظه الله بالسبع المثاني، البيعة التي بايع بنا آباؤنا وأجدادنا آباءه وأجداده الكرام ... وأقررنا بحكمه والتزمنا طاعته ونصحه في كل وقت وآن، فنحن أنصاره وأعوانه، وعساكره وجنوده، نوالي من والى، ونعادي من عادى، أخذنا بذلك على أنفسنا العهود والمواثيق، راضين مختارين، واعين مستبصرين...".

وقد أجابهم الراحل الحسن الثاني بما يلي :" رعايانا الأوفياء سكان إقليم وادي الذهب، إننا قد تلقينا منكم اليوم البيعة، وسوف نرعاها ونحتضنها كأثمن وأغلى وديعة، منذ اليوم بيعتنا في أعناقكم، ومنذ اليوم من واجبنا الدود عن سلامتكم والحفاظ على أمنكم والسعي دوما في إسعادكم، فمرحبا بكم يا أبنائي في حظيرة وطنكم"[421].

لقد أسفرت مبايعة على قبائل وادي الذهب للراحل الحسن الثاني على استعادة المغرب لإقليم وادي الذهب بعد تخلي موريطانيا عليها، وتجرأ شرذمة البوليساريو للدخول إليها، الأمر الذي دفع القوات المسلحة الملكية للدخول إليها، وطرد العناصر الانفصالية.

ب- المشروعية القانونية لقضية الصحراء المغربية

إن أهمية للسرد التاريخي لقضية الصحراء المغربية لم يكن ليشكل برهانا قانونيا لدى الهيئات الأممية الدولية التي تعتمد الأعراف الدولية والاجتهادات الفقهية مرتكزا لها. من تم عملت الديبلوماسية المغربية على إيجاد الروابط القانونية لارتباطية الصحراء بوطنها الأم المغرب. والذي تمثل في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، والذي وبالرغم من جانبه الإيجابي، طرح مسألة تقرير المصير كإمكانية مفتوحة لحل النزاع في الصحراء مما شكل تجاوزاً "شكليّاً" خطيراً في اختصاصات المحكمة.

[420].مجلة انبعاث أمة، الجزء 24، ص. 278

[421]مجلة انبعاث أمة، الجزء 24، ص. 278 - 279.

تعود تداعيات إشكالية الصّحراء المغربية في مستواها الضيّق على المسرح الأممي إلى سنة 1974، حينما رفضت السّلطات الاستعمارية الإسبانية تسليم إقليم الصّحراء إلى المغرب بعدما تخلّت عن مستعمراتها الشمالية بعد حصول المغرب على استقلاله، وسلّمت المغرب إقليم طرفاية في سنة 1958، وإقليم سيدي إفني في سنة 1969[422]، مع تحفّظها على مدينتي سبتة ومليلية بالمنطقة الشمالية. هذا الرفض الإسباني لتخليه عن إقليم الصّحراء، كان يبرّره منطق واحد، هو مخطّط هذه الأخيرة حول إنشاء "دولة" مستقلّة ذات حكومة محليّة تحت وصاية وسيطرة إسبانية. ولأجل ذلك، أعلنت وبشكل أحادي في غشت من سنة 1974 عن قرارها بتنظيم استفتاء في الصّحراء خلال النصف الأول من سنة 1975.

بعد كل هذه التطورات المريبة توجه الملك الراحل الحسن الثاني للأمم المتحدة أعلن الملك الراحل "الحسن الثاني" الرّفض المغربي لهذه الخُطوة" وأرسل الملك برسالة مستعجلة إلى رئيس الدولة الإسبانية؛ يشعره فيها بقلق الحكومة المغربية وبعزمها على معارضة هذه الخطوة الانفرادية، وفي كونها أيضا لا تتطابق مع مضمون قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي نفس الآن تمّ إرسال مبعوثين ملكيين إلى مختلف الدول لعرض وجهة النظر المغربية من قضية الصّحراء[423]. وبسبب رفض الحكومة الإسبانية لطلب المغرب بعرض النزاع على أنظار محكمة العدل الدولية للبتّ فيه، أعلن الملك "الحسن الثاني" في 18شتنبر 1974 عن عزم المغرب على عرض قضيّة الصّحراء على أنظار محكمة العدل الدولية، من أجل تحديد المركز القانوني للإقليم، واستصدار قرار ملزم ونهائي للقضية[424]، بيد أنّ إسبانيا رفضت، ممّا دفع المغرب إلى طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية، بعد مطالبته للجمعيّة العامة بإيقاف كلّ عملية

[422]محمد الداودي، صحراء المغرب إلى أين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، طبعة 2012، ص.ص. 81-87، انظر أيضا حكيم **التوزاني** مسار تطور قضية الصّحراء الغربية-المغربية في أروقة الأمم المتحدة: بين مد الاقتراحات وجزر الانتكاسات،مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد شتنبر –دجنبر 2025

[423]علي الشامي، الصّحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة، بيروت، 1980 ص. 354

[424] المرجع السابق نفسه.

تتعلّق بإجراء استفتاء في الصّحراء الغربية إلى غاية معرفة رأي محكمة العدل الدولية في القضية. ما عجل بإصدار الجمعية العامة قرارها رقم 3292 بتاريخ 13ديسمبر 1974 طلبت فيه من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري حول قضية الصحراء 16أكتوبر 1975 حول السؤالين التاليين:

السؤال الأول: هل كانت الصّحراء المغربية: الساقية الحمراء ووادي الذهب عند استعمارها من قبل إسبانيا أرضا لا مالك لها؟

السؤال الثاني: في حالة الإجابة السلبية على السؤال ماهي الروابط القانونية التي كانت قائمة بين هذا الإقليم وكل من المملكة المغربية والكيان الموريتاني[425]؟

- **الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية**

الجواب عن السؤال الأول:

كان الجواب بالأغلبية 13 صوتا كلّها تؤكد بأنّ الصّحراء (الغربية) كان لها مالك قبل الاستعمار الإسباني، مقابل 3 أصوات التي أقرّت بأن الصّحراء الغربية الساقية الحمراء ووادي الذهب– لم يكن وقت الاستعمار الإسباني مالك لها.

الجواب عن السؤال الثاني:

أجابت المحكمة بأغلبية 14صوت مقابل صوتين؛ بأنّ المواد والمعلومات المقدّمة إليها تؤكّد وجود روابط قانونية وولاء وبيعة وقت الاستعمار الإسباني بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تقيم بإقليم الصّحراء، لكنّها تحفّظت عن المواد المقدّمة لها تدرّعا بكونها مواد لا تقيم الدليل القاطع على وجود روابط السيادة الإقليمية بين هذا الإقليم وكلّ من المملكة المغربية

[425] الفتوى الصـــادرة عن محكمة العدل الدولية يوم 16 أكتوبر 1975 حول قضـــية الصّـــحراء الغربية، الموجودة في الموقع الإلكتروني لمحكمة العدل الدولية، والمتواجدة على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.icj-cij.org/homepage/ar/

والكيان الموريتاني[426]. وبذلك يكون اعتراف محكمة العدل الدولية ب "لاهاي" في رأيها الاستشاري بتاريخ 05.16. 1975 بوجود علاقة بيعة بين سكان الصحراء وسلاطين المغرب تأكيد صريح لا يشوبه أدنى شك في وجود الروابط التاريخية ودينية –البيعة– بين المغرب والقبائل الصحراوية.

ثانيا : دور المسيرة الخضراء في إخراج المستعمر الاسباني من الصحراء

أ –قضية الصحراء وإحلال التوافق السياسي الوطني

يعرف جون باشلار التوافق السياسي[427] بأنه: "انتصار على الصراع وعدم الاتفاق بين الفاعلين، يمنع على أطرافه اللجوء للعنف لحسم خلافاتهم[428]. في حين يعتبره صمويل هنتنجتون شكلا من أشكال مسلسلات الانتقال الديمقراطي[429]. لقد أسهمت قضية الصحراء المغربية في إحلال التوافق السياسي بين مكونات المشهد السياسي المغربي بداية السبعينيات. وقد بدأت إرهاصات

---

[426]الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية يوم 16 أكتوبر 1975 حول قضية الصّحراء الغربية، الموجودة في الموقع الإلكتروني لمحكمة العدل الدولية، والمتواجدة على الرابط الإلكتروني التالي :
http://www.icj-cij.org/homepage/ar/

[427]أطلق المُحللون السياسيون وخبراء العلوم السياسية مصطلح التوافق السياسي لأول مرة على طبيعة عمل الحكومة البريطانية للمدة ما بين (1945-1979)، وعلى الظاهرة التي سادت الحياة السياسية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت إلى سبعينيات القرن العشرين. وتَمثَّلتْ تلك الظاهرة بتوافق الحزبين الرئيسين "المحافظين، والعمال"، على السياسات العامة للحكومة، مثل تحقيق الرفاهية، والضمان الاجتماعي، وخدمات الدولة في القطاع الصحي، وانتشار تأميم الصناعة. انظر جريدة التأخي الالكترونية، تاريخ الولوج 2020/05/05، الموقع الالكتروني:
http://www.talktalk.co.uk/reference/encyclopaedia/hutchinson

[428] Baechler، "Consensus. Essai de définition"، Revue Pouvoir، 1978، P 24.

انظر ايضا، ابراهيم البركي،" إشكالية التحديث السياسي في النظام السياسي المغربي"، مرجع سابق، ص45.

[429]Huntington، " la troisième vague démocratisation de la fin du XXXème Siècle".

التوافق السياسي جلية باتفاق بين الملكية وزعماء الأحزاب الوطنية لاسترجاع الأقاليم الجنوبية "الصحراء" من يد المستعمر الإسباني[430].

ويشير محمد عابد الجابري الذي عاين تلك اللحظة السياسية عن قرب، في معرض حديثه عن مفهوم "الاختيار الديمقراطي" الذي كان محط توافق بين الحسن الثاني وعبد الرحيم بوعبيد بالقول: "هذا الاختيار قد طرح بصورة جدية في المقابلة التي تمت بين الملك الراحل الحسن الثاني والمرحوم بوعبيد في شهر يونيو 1974، حينما وجد المغرب نفسه أمام ضرورة قيام إجماع وطني للوقوف في وجه محاولة إسبانيا سلخ الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) عن التراب المغربي بإنشاء دولة صورية هناك تكون تحت نفوذها ووصايتها[431]".

ب-ملحمة المسيرة الخضراء وإخراج المستعمر الاسباني.

أقرّت محكمة العدل الدولية قراراً مهماً بشأن نزاع الصحراء المغربية بتاريخ 16 أكتوبر 1975، وذلك بوجود روابط قانونية وتاريخية بين الرباط وقبائل الصحراء التي كانت مرتبطة بعلاقات بيعة مع سلطان المغرب. وبعد إصدار هذا القرار أعلن الملك الحسن الثاني في نفس اليوم(16 أكتوبر1975) في خطاب بمدينة مراكش، تنظيم مسيرة سلمية لاسترجاع الأقاليم الصحراوية الجنوبية، ووضع حد للاستعمار الإسبان في السادس من نونبر 1975، حيث اتجه حوالي 350 ألف مواطن مغربي من جميع أنحاء البلاد في حدث وطني بارز نحو الصحراء المغربية في "مسيرة خضراء"حاشدة لاستعادة إقليم الصحراء من الاستعمار الإسباني بطريقة سلمية، ولم يصطحب المشاركون فيها أي سلاح ولم يحملوا معهم إلى جانب قوتهم سوى المصاحف والأعلام المغربية في تعبير عن السلمية والوحدة الوطنية.

---

[430] محمد الحنافي،المسألة الدستورية وإشكالية التحديث السياسي بالمغرب". أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية- جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والسياسية سطات، الموسم الجامعي2022.2023، ص ص143-144

[431]محمد عابد الجابري، "المؤتمر الاستثنائي: الجزء الثاني، مشروع التناوب يجهض.. والاتحاد يطرح: الدولة الوطنية الديمقراطية"، ص: 28، مواقف عدد 9.

انطلقت المسيرة الخضراء بعد أقل من شهر من قرار محكمة العدل الدولية، لتنجح في النهاية في الضغط على إسبانيا للانسحاب من الإقليم، وهو ما نتج عنه في ما بعد توقيع اتفاقية مدريد بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا، ما سمح باستعادة المغرب لجزء كبير من الصحراء دون مواجهة عسكرية. والتي تنازلت بموجبه إسبانيا عن إدارتها للمنطقة ليتم تقاسمها بين المغرب الذي حصل على الثلثين الشمالي والجنوبي، وموريتانيا التي سيطرت على الثلث الجنوبي الغربي، وذلك في سياق ضغوط مغربية ودولية لإنهاء الاستعمار الإسباني، خاصة بعد نجاح المسيرة الخضراء السلمية التي نظمها المغرب قبل أسبوع من توقيع الاتفاق.

لكن نهاية هذاالاستعمار لم تنهي الأحداث بالصحراء بل سرعان ما انطلقت على إثره بداية النزاع المسلح وتحوّل الكفاح الذي بدأ ضد القوة الاستعمارية إلى حرب مسلحة بين المغرب الذي استعاد أقاليمه الجنوبية استناداً إلى روابط البيعة والتاريخ، وجبهة "البوليساريو" التي أعلنت من جانب واحد تأسيس كيان سياسي في 28 فبراير 1976 سمّته "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" بدعم من الجزائر وليبيا في ذلك الوقت.

لقد أفاد المحجوب السالك بأنه بعد مقتل الولي مصطفى السيد، مؤسس الجبهة الانفصالية، الذي رغب في فتح حوار مع المغرب، لم يكن منسجماً مع موقف الجزائر، مما "تحولت الجبهة معه إلى أداة في يد المخابرات الجزائرية، التي قامت بتعيين محمد عبد العزيز، الذي لم يكن من القادة الأوائل، بل كان مجرد إطار من الطبقة الوسطى، لتفقد الجبهة مبادءها وقيمتها كثورة، وتتحول إلى بيدق لإزعاج المغرب وليس لتحرير الصحراء". وانسحبت موريتانيا من الصحراء في أوج الحرب عام 1979، ليضم المغرب حصته من المنطقة، فيما تواصلت المواجهات مع جبهة "البوليساريو" إلى حين تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة عام 1991، وإنشاء بعثة المينورسو[432].وفي 29 أبريل 1991 قرّر مجلس

[432]مصطفى عبد النبي، موقف الأمم المتحدة من قضية الصّحراء الغربية، **مذكرة لنيل الماجستير في القانون العام**، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجمهورية الجزائرية، السنة الجامعية 2003-2004، ص. 68.

الأمن في قراره 690 (1991) أن ينشئ بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء وفقا لتقرير الأمين العام (S/22464) والذي فصّل بشكل أكبر خطّة التنفيذ[433].

ونصّت الخطّة على فترة انتقالية يكون للممثّل الخاص للأمين العام خلالها، المسؤولية المنفردة والخالصة على كل المسائل المتعلّقة بالاستفتاء، والذي يختار فيه "شعب الصّحراء الغربية" بين الاستقلال أو الاندماج مع المغرب. ويساعد الممثّل الخاص في مهامه مجموعة متكاملة من أفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، ويعرفون باسم "بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصّحراء". وقد خوّلت لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصّحراء مجموعة من المهام: مراقبة وقف إطلاق النار،التحقّق من تخفيض عدد القوات المغربية في الإقليم، رصد مرابطة القوات المغربية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة بوليساريو) في المواقع المحددة،بذل الجهود اللازمة مع الطرفين للإفراج عن كل الأسرى والمحتجزين السياسيين في الصّحراء الغربية،الإشراف على تبادل أسرى الحرب (لجنة الصليب الأحمر الدولية)، تنفيذ برنامج الإعادة إلى الوطن (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين)، تحديد هوية الناخبين المؤهلين وتسجيلهم،تنظيم استفتاء حر ونزيه وكفالة إجرائه وإعلان نتائجه[434]. هذا الاستفتاء الذي لم يتم بسبب مجموعة خلافات حول حقيقة هوية سكان الصحراء. وبقي الوضع في الصحراء يطاله الجمود السياسي، إلى حين تقديم المغرب للأمم المتحدة مقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، وذلك في 11 أبريل 2007.

المحور الثاني: الحكم الذاتي في الصحراء المغربية.

أولا: الديبلوماسية الملكية ومسارات التحول في قضية الصحراء المغربية

قدم المغرب للأمم المتحدة مقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، وذلك في 11 أبريل 2007، كحل سلمي ودائم، يتيح لسكان الصحراء إدارة شؤونهم الداخلية مع بقاء السيادة

---

[433] الذهبة أمين الشيخ أمبارك، عمليات حفظ السلام الأممية-دراسة حالة بعثة المينورسو في الصّحراء الغربية، **رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص.ص. 107-108

[434] المرجع السابق نفسه، ص107

المغربية.لكن وقبل الخوض في تتبع مسارات تطور مبادرة الحكم الذاتي وجدنا أنه من اللازم التعريج على المفهوم قصد تحديده بدقة وتمييزه عن باقي المفاهيم المشابهة.

أ- الحكم الذاتي والمفاهيم المشابهة

يعتبر الحكم الذاتي من المفاهيم المتسمة بالغموض والتعقيد، نتيجة للتطور التاريخي الطويل الذي مر منه في الفكر الإنساني والفلسفي والقانوني. الشئ الذي عقد مهمة الفقهاء والباحثين في علم السياسة والقانون الدولي، حيث لم يتم الاستقرار على تعريف محدد لهذا المفهوم. فهناك من الفقه من يعتبر أن هذا المفهوم يتخذ طابعا إداريا وقانونيا، باعتباره شكل من أشكال اللامركزية الإدارية، في حين نجد اتجاه اخر يعتبر أن للمفهوم طابع سياسي بالإضافة إلى طابعه الإداري والقانوني[435]. ويعد الحكم الذاتي من منظور القانون العام الداخلي نظام قانوني وسياسي مرتكز على قواعد القانون الدستوري . وبتعبير آخر هو نظام قانوني مبني على أساس الاعتراف لإقليم مميّز قوميا أو عرقيا داخل الدولة بالاستقلال في إدارة شؤونه تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية. ولهذا فهو في نطاق القانون العام الداخلي، أسلوب للحكم والإدارة في إطار الوحدة القانونية والسياسية للدولة[436]. وقد برزت مجموعة من المفاهيم المشابهة للحكم الذاتي، والتي تتقاطع معه كالنظام الفيدرالي واللامركزية الإدارية سنحاول التمييز بينها فيما يلي:

الحكم الذاتي والنظام الفيدرالي :

يعني مصطلح " fédéralisme " اتفاق أو معاهدة، تقوم بين طرفين متميزين أو أكثر، تجمع فيما بينهم روابط متينة، لها قدرة ذاتية على تحفيز الأطراف المعنية في سبيل البحث عن صيغة توافق مركب وحدوي قوي، فالفيدرالية تعني تحرك الأفراد أو الجماعات المتميزة من ناحية، والمشتركة من ناحية أخرى، نحو تشكيل تجمع واحد يوفق بين رؤى الاتجاهات

[435] عمر الزيدي، الحكم الذاتي ودمقراطية المجال، مجلة الجسور المغربية، العدد الأول، أبريل 2008، ص8

[436] محمد بوبوش، قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية، مرجع سابق، ص 35

المتناقضة، انطلاقا من الشعور المشترك بالحاجة إلى الوحدة. أما **الدولة الفيدرالية** state fédéralفتعنى" الدولة الاتحادية "أو" الدولة التعاهدية "والمعنى الأقرب هو الولايات المتحدة.

الحكم الذاتي ونظام اللامركزية الإدارية:

تعد اللامركزية الإدارية من أهم آليات العمل الإداري، باعتبارها إحدى أبرز الأساليب التي تسعى إلى توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية، وهيئات محلية تتمتع بقدر من الاستقلال، المخول لها إمكانية مباشرة مهامها خاصة الإدارية منها. وتعني بمفهومها العام أن تمنح السلطات المركزية إلى جزء من إقليم الدولة جانب من اختصاصاتها في إدارة المرافق والمصالح المحلية مع تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري. وتستند هذه الصورة إلى فكرة الديمقراطية التي تقتضي إعطاء سكان الوحدات المحلية الحق في مباشرة شؤونهم ومرافقهم بأنفسهم عن طريق مجالس منتخبة منهم[437].

إن العامل المشترك الذي يجمع بين نظام الحكم الذاتي الداخلي وبين اللامركزية الإقليمية هو أنهما يؤديان إلى تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي للوحدات الإقليمية داخل الدولة الواحدة، تستطيع به الوحدة الإقليمية أن تتولى إدارة شؤونها الذاتية بنفسها، وباستثناء هذا القدر المشترك من التشابه بين النظامين، فإن بينهما اختلافا كبيرا نلخصه في النقاط التالية:

على مستوى الغرض: الحكم الذاتي الداخلي هو ظاهرة سياسية، تلجأ إليها الدول متعددة القوميات أو التي يمتاز مجتمعها بالتعدد العرقي، لحل مشاكلها الداخلية ذات الصبغة السياسية فهو نظام ينشأ دائما بنص دستوري. أما اللامركزية الإدارية فبغض النظر عن الغرض من إنشائها، فإنها في الأصل ظاهرة إدارية، لأن عوامل وشروط الظاهرة القومية فيها إما معدومة أصلا وإما أنها غير بارز.

[437] إيمان الحياري، مفهوم اللامركزية الإدارية، مقال منشور بتاريخ 7 نونبر 2021 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 يونيو 2023 ، على الموقعhttps://mawdoo3.com

على مستوى الاختصاصات: إن الاختصاصات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي، تختلف عن تلك الاختصاصات التي تباشرها الهيئات المحلية في نظام اللامركزية الإقليمية ، فبينما لا تتعدى الاختصاصات التي تمارسها الهيئات اللامركزية شؤونا إدارية بحتة، نجد هيئات الحكم الذاتي تمارس أغلب اختصاصات الدولة، ومن بينها الاختصاص الدستوري، الاختصاص التشريعي، والاختصاص الإداري والتنفيذي[438].

من تم يمكن اعتبار نظام الحكم الذاتي[439] من أهم الآليات التي تمكن الشعوب من تحقيق تقرير مصيرها على المستوى الداخلي، فهوا لا يعدو أن يكون شكلا من أشكال النظام اللامركزي، شكل لا يرتقي إلى درجة الفيدرالية، ولا ينزل إلى مستوى اللامركزية الإدارية.

ب- الديبلوماسية الملكية ومسارات التحول نحو تسوية قضية الصحراء المغربية

أمام الفشل كل القرارات الأممة، ومبادرات منظمة الوحدة الافريقية في إيجاد حلول التسوية للنزاع المفتعل في الصحراء المغربية، واستمرارية الوضع القائم، وبعد سنوات عديدة من الحرب والسلم، وفي لحظة وصلت فيها كل المساعي الأممية لحل النزاع حول الصحراء المغربية إلى الباب المسدود[440]، وبعد تلويح منظمة الأمم المتحدة بانسحابها من محاولاتها إنهاءه، انخرطت المنظمة الأممية في ديناميكية جديدة قصد إيجاد حل متوافق حوله من جميع الأطراف عن طريق المفاوضات الشبه الرسمية التي استمرت قرابة عقد من الزمن، من دون أن تثمر حلولا

[438] محمد الهماوندي، الحكم الذاتي ونظام اللامركزية الإدارية والسياسية، مرجع سابق، ص251

[439] عرفت الموسوعة الإيطالية Enciclopedia-Treccani الحكم الذاتيAutonomia على أن الجدر اللغوي لهذه الكلمة هو إغريقي الأصل، يتكون من شقين، " Auto " يعني ذات"، و" nomia "يعني القانون، وتعرفه في معناه العام أنه" تشريع ذاتي يقصد به قدرة ذاتية تعتمد على سلطة حقيقية لوضع قواعد منظم ، أي أن يحكم الإنسان نفسه بنفسه. انظر محمد بوبوش، قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية، مرجع سابق، ص29

[440]عبد الله عشاش، جدلية تقرير المصير واحترام الوحدة الترابية للدول في القانون الدولي :حالة نزاع حول الصحراء، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد 53 – 54 ، ص90

نهائية لهذا النزاع[441]وقد تمخض عنكل ذلك، أن تقدم المغرب بمقترح لإقامة حكم ذاتي في الصحراء على يد السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية، لدى الأمم المتحدة السيد مصطفى ساهل يوم الأربعاء 11 فبراير 2007 بنيويورك إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، كأرضية للتفاوض. مبادرة اعتبرتها أغلب الدول ذات مصداقية وطريقا لبحث حل أزمة الصحراء.

هذه المبادرة لم تختلف كثيرا عن اتفاق الإطار لسنة 2001 ،ففي 30 يوليوز أعلن الملك محمد السادس في خطاب العرش عن قرار المغرب تقديم مبادرة الحكم الذاتي للصحراء، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الترابية. وفي 11 أبريل 2007 سلم السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، مصطفى ساهل بنيويورك إلى الأمين العام الأممي بان كي مون نص المبادرة المغربية، وفي 13 أبريل 2007 أكد الأمين العام في تقريره الذي حمل رقم S / 202 / 2007 أنه توصل بالمبادرة المغربية[442].

اقترحت المبادرة المغربية للحكم الذاتي حكومة جهوية بسلطاتها الثلاث، التنفيذية، التشريعية، القضائية، تمارس سلطاتها وفق مبادئ وقواعد الديمقراطية، فالحكومة الجهوية :يمارس السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي للصحراء، رئيس حكومة يتم انتخابه من قبل البرلمان الجهوي وينصبه الملك.فهو من يمثل الدولة في الجهة[443] ، لهذا يتولى تشكيل حكومة الجهة ويعين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكولة إليه، بموجب نظام الحكم الذاتي وهو بذلك مسؤولا أمام برلمان الجهة[444] .

---

[441] كريمة خورشا بنعثمان، نزاع الصحراء في إطار الأمم المتحدة حديث التاريخ ومغزل السياسة، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، سنة 2015 ، ص22

[442] حسن خطابي، قضية الصحراء المغربية بين الشرعية التاريخية والمشروعية القانونية، مرجع سابق، ص13

[443] الفقرة 20 من نص المبادرة المغربية للحكم الذاتي

[444] 182الفقرة 21 من نص المبادرة المغربية للحكم الذاتي

كما اقترحت المبادرة مجموعة من الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنمية الصحراء في كافة المجالات، وتتكون هذه الموارد بالخصوص من الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من لدن الهيئات المختصة للجهة؛ والعائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية، المرصودة للجهة، وجزء من العائدات المحصلة من طرف الدولة الناتجة عن الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة، المواد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني،وعائدات ممتلكات الجهة[445] .

إنه ومن المقارنة بين المبادرة المغربية للحكم الذاتي، مع عدة إعلانات وتوصيات دولية، ودساتير بعض الدول، في هذا الشأن، يمكن القول أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية تكون بهذا الشكل المتقدم قد حققت الاستثناء، وتوافق مع كل هذه المواثيق، بل تذهب في بعض الأحيان إلى أن تتعدى كل هذه التوصيات والإعلانات، حيث تمنح جهة الحكم الذاتي بعض الاختصاصات لا تمنحها لها الدول المتقدمة.في ذات السياق يمكننا التأكيد على أن المقترح المغربي انطلق من مقاييس متعارف عليها كي يقدم تمكن السكان من تدبير شؤونهم بأنفسهم في إطار سيادة المملكة ووحدتها الترابية. ويمكن القول أن المغرب خطى خطوات متقدمة في مجال إيجاد حل سياسي لنزاع الصحراء.

لكن المبادرة ظلت تراوح مكانها، في حين ظلت المنطقة تشهد مجموعة من الأحداث المتتالية أبرزها أزمة معبر الكركرات الحدودي في نونبر 2020، الذي يفصل بين المغرب وموريتانيا بعد أن أقدمت جبهة البوليساريو على إغلاق المعبر الذي يُعدُّ نقطةً استراتيجية للتبادل التجاري بين البلدين، وهو ما اعتبر تصعيداً من طرف البوليساريو التي حاولت فرض حصار على التجارة العابرة بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما أدى إلى حدوث أزمة إنسانية وتجارية، عجلت بقيام القوات المسلحة الملكية بعملية عسكرية لإعادة فتح المعبر بشكل سلمي، حيث نشر الجيش المغربي تعزيزات أمنية في المنطقة ليفرض سيطرته على المعبر ما أسهم

[445] الفقرة 13 من نص المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

في استقرار معبر حيوي يربط المغرب بموريتانيا وعموم منطقة غرب إفريقيا، و تم تأمين الحركة التجارية وحركة الأفراد.

لقد كانت لهذا الحدث انعكاسات على معركة المغرب في قضية الصحراء، تم من خلال ارسال رسالات واضحة للمنتظم الدولي حول تأكيد السيادة المغربية من خلال إعادة فتح المعبر بشكل سلمي. حيث عبرت الرباط عن عزمها على الحفاظ على سيادتها، ورفض أي محاولات لزعزعة الاستقرار في أراضيها، كما أكدت أن المغرب مستعد لحماية مصالحه الوطنية باستخدام الوسائل الدبلوماسية والعسكرية عند الحاجة.

تطورت الديبلوماسية المغربية بشكل لافت، حيث عرفت القضية تحولات دبلوماسية هامة عبر سلسلة من الاعترافات الدولية بالسيادة المغربية على أقاليمه الصحراوية أبرزها:

الاعتراف الأمريكي الرسمي : في دجنبر 2020، بسيادة المغرب على الصحراء، وكان هذا القرار بمثابة دعم كبير للمغرب في نزاعه الطويل مع جبهة"البوليساريو" حول السيادة على الصحراء، إذ شكّل نقطة تحول هامة في مسار القضية، وشجع عدداً من الدول على فتح قنصلياتها في العيون والداخلة[446].

الاعتراف الإسباني: في 18 مارس 2022، بشكل رسمي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، معتبرةً مقترح الحكم الذاتي المغربي بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية الخلاف، في خطوة دبلوماسية مهمة بعد عقود من موقف إسباني محايد، وهو ما شكل دعما أساسيا للموقف المغربي وساهم في تعزيز العلاقات بين المغرب وإسبانيا التي تعد فاعلاً تاريخياً في صناعة أزمة الصحراء.

أمام هذه الدينامية السياسية والديبلوماسية التي عرفتها قضية الصحراء المغربية، لم تجد فرنسا بدا من الاعتراف في 31 يوليوز 2024، رسميا بسيادة المغرب على صحرائه، في موقف

---

446 يوسف بناصرية، "الصحراء المغربية.. القصة من جذور النزاع إلى القرار الأممي الحاسم"، مقال منشور بمجلة صوت المغرب، تاريخ النشر 20/11/2025 ،تاريخ الولوج 2025/11/16، https://thevoice.ma/

جديد في سياستها تجاه قضية الصحراء، عبرت عنه رسالة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الملك محمد السادس آنذاك، والذي أكد أن "المستقبل والحاضر للصحراء يقعان ضمن إطار السيادة المغربية"، كما اعتبر أن المبادرة المغربية هي الحل الوحيد والنهائي للنزاع، الذي يعتبر من الأطول في إفريقيا، والمتواصل منذ انسحاب إسبانيا في سبعينيات القرن الماضي. ورأى محللون أن فرنسا وإسبانيا تلعبان دوراً مفتاحياً في أزمة الصحراء ، كونهما القوتين الاستعماريتين سابقاً في المغرب، إضافة إلى ما كان لمدريد من دور إداري في الصحراء.

أيضا جاء في نفس السياق الاعتراف البريطاني_في فاتح يونيو 2025، كأحد الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إلى الدول المعترفة بمغربية الصحراء، بتأييدها مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب كحل أكثر مصداقية وواقعية للقضية، متخذة بذلك موقفاً جديداً ينسجم مع توجهات سابقاتها من القوى الدولية بشأن هذا النزاع.

ويأتي هذا التحول بعدما كانت المملكة المتحدة، العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا، تدعم في وقت سابق، الجهود الأممية لإيجاد "حل سياسي يضمن للشعب الصحراوي حق تقرير المصير". وقد تخلل هذه الاعترافات دعم واسع من عشرات الدول في إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ما يعكس التحول العميق في المواقف الدولية لصالح الطرح المغربي القائم على الواقعية السياسية واحترام وحدة التراب الوطني[447]. ذكر المرجع الانترنيت

ثانيا: الحكم الذاتي للصحراء تحت السيادة المغربية ورهانات تنزيله

أ- قراءة في القرار مجلس الامن 2797

توجت المساعي الديبلوماسية المغربية باعتماد مجلس الأمن الدولي، مساء يوم الجمعة 31 أكتوبر 2025، قرارًا جديدًا حول قضية الصحراء المغربية، جدد من خلاله دعمه الكامل لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007 باعتبارها الحل الواقعي والعادل

[447] يوسف بناصرية، "الصحراء المغربية.. القصة من جذور النزاع إلى القرار الأممي الحاسم"، مقال منشور بمجلة صوت المغرب، تاريخ النشر 20/11/2025 ،تاريخ الولوج 2025/11/16، https://thevoice.ma/

والدائم لإنهاء النزاع الإقليمي حول الصحراء، حيث صوت على القرار 11 دولة مقابل امتناع 3 دول (الصين، روسيا، باكستان)، وعدم مشاركة الجزائر في التصويت.

القرار التاريخي الذي حظي بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمن كان عنوانه الأبرز: الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية يشكل الحل الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق، أبرز الزخم الدولي المتزايد الذي تحظى به المبادرة المغربية، وأشاد بالدعم الواسع الذي عبرت عنه عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذا المقترح. كما عبرً عن دعمه الكامل للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي ستافان دي ميستورا في جهودهما الرامية إلى تيسير المفاوضات بين الأطراف الأربعة :المغرب، الجزائر، موريتانيا و"البوليساريو"، على أساس مبدأ التوافق وتقرير المصير الواقعي في إطار سيادة المملكة المغربية.. كما دعا القرار الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم والمساعدة للمفاوضات الجارية، مرحبًا بمبادرة الولايات المتحدة لاستضافة جولات الحوار المقبلة دعمًا لمهمة المبعوث الأممي.

وقد قرر المجلس من جهة ثانية عن تمديد ولاية بعثة المينورسو إلى غاية 31 أكتوبر 2026، مع الدعوة إلى احترام وقف إطلاق النار وتفادي أي تصرفات من شأنها أن تُقوّض العملية السياسية، مؤكدًا أهمية دور البعثة الأممية في دعم جهود المبعوث الشخصي للوصول إلى حل سياسي نهائي ومقبول للطرفين. في حين عبّر القرار عن قلقه من النقص الحاد في التمويلات المخصصة للاجئين بمخيمات تندوف، مشددًا على ضرورة تسجيلهم وتكثيف المساعدات الإنسانية، وداعيًا إلى مراجعة استراتيجية شاملة لبعثة المينورسو خلال ستة أشهر من أجل تقييم التقدم المحرز في العملية السياسية.

وفي المحصلة يمكن القول بأن القرار الاممي 2797 جاء ليُكرّس مرة أخرى توجه المنتظم الدولي بمعظم مكوناته الرئيسية نحو التبني الواضح لمقاربة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية كحل وحيد وعملي للنزاع، مع تراجع الدعم للأطروحات الانفصالية.

في قراءة لخلاصات هذا القرار يؤكد أحمد بوز على أن القرار يكشف عن تحول في ميزان المواقف داخل مجلس الأمن. فالدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا، أصبحت

مقتنعة بأن استمرار الوضع الراهن لم يعد مقبولا، وأن الحل الواقعي الوحيد هو الذي يضمن الاستقرار الإقليمي ويحفظ مصالح القوى الكبرى في منطقة الساحل والصحراء. وبذلك، لم يعد من الممكن العودة إلى مربع الصفر أو إعادة طرح خيار الاستفتاء، لأن السياق الدولي الجديد، الذي يتسم بتحديات أمنية متزايدة في المنطقة، يفرض حلولا سريعة ومستقرة لا تزيد من حدة التوتر. وإذا كان يبدو واضحا أن المغرب خرج من هذا القرار منتصرا دبلوماسيا، بعدما أضحت رؤيته تحقق اختراقا مهما داخل المنظومة الأممية، وبعدما نجح في تحويل مبادرته للحكم الذاتي من مجرد مشروع وطني إلى مرجعية دولية معترف بها، فإن جبهة البوليساريو، تجد نفسها اليوم أمام وضع دبلوماسي صعب، إذ لم يعد هناك في القرارات الأممية ما يبرر استمرار خطابها الانفصالي، في وقت تتراجع فيه قدرتها على التأثير الميداني والسياسي. نفس الأمر ينطبق على الجزائر التي تجد نفسها مضطرة إلى مراجعة موقفها بعد أن فقدت الكثير من الدعم داخل مجلس الأمن، وأصبحت تواجه عزلة متزايدة نتيجة تمسكها بخطاب جامد يفتقر إلى الواقعية، وتمسكها بفكرة "دعم تقرير المصير" التي تربطها بمناخ سياسي دولي يحن الى عهد الحرب البرادة، وأصبح جزء من الماضي[448] .

في حين يرى خالد شيات أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة محمد الأول بوجدة أن القرار الذي صدر الجمعة 31 أكتوبر 2025، شكل "لحظة حاسمة في مسار تسوية ملف الصحراء المغربية"، حيث كرس الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية بوصفه الإطار المرجعي للتفاوض، وحسم الجدل القانوني والسياسي، ونقل النقاش إلى مرحلة "تفعيل الحكم الذاتي" وتفاصيله التقنية[449].

---

[448] أحمد بوز، مجلس الأمن يطوي مرحلة المراوحة ويدشن عهد الواقعية في ملف الصحراء، مجلة العمق الالكترونية،تاريخ النشر3/11/2025، تاريخ الولوج 16/11/2025 ، الموقع الالكتروني https://al3omk.com/1113587.html

[449] خالد شيات، قرار مجلس الأمن «حسم» الحكم الذاتي كـ«مرجع وحيد» لتسوية ملف الصحراء، مجل360 الالكترونية،تاريخ 2/11/2025، تاريخ الولوج 16/11/2025 ، الموقع الالكتروني: https://ar.le360.ma/politique

أماْ الخبيرة الأميركية المختصة في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، **إيرينا تسوكرمان**، وفي أحد تصريحاتها لموقع "سكاي نيوز عربية" بتاريخ 2نونبر2025، اعتبرت أن قرار مجلس الأمن يسهم بالفعل في استعادة الاستقرار بمنطقة الصحراء المغربية، ولكن باعتباره مدخلا افتتاحيا فقط. وأوضحت أنه من خلال تأييد إطار سياسي يقوم على الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، نقل مجلس الأمن هذا الملف من دائرة النقاشات النظرية إلى مسار عملي ملموس، وبالتالي فهذا التحول في حد ذاته عامل استقرار. وشددت على أن "القرار ينسجم مع الحقائق القائمة على الأرض، فعلى مدى سنوات، أُعيد تشكيل مدن العيون والسمارة والداخلة عبر إنشاء المدارس والمستشفيات والطرق السريعة ومشروعات الطاقة المتجددة، وبذلك يكون المجلس قد أقرّ فعليا بوجود حوكمة قائمة، وبأن الناس يحتاجون إلى الخدمات اليوم لا إلى وعود مستقبلية نظرية."

يرى المعتصم الكيلاني المختص في القانون الدولي وحقوق الإنسان أن "القرار يُعد اعترافا أمميا صريحا بأن الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو الحل الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق، ويمنح المغرب أفضلية سياسية وقانونية داخل المنظومة متعددة الأطراف، ويضع الدبلوماسية المغربية في موقع القيادة، بينما يقلص هوامش المناورة أمام الأطروحات المقابلة، وبالتالي فهذا تحول في (ميزان الشرعية)، ما يفتح أيضا نافذة لخفض التوتر إن اختارت الجزائر التكيف مع المرجعية الأممية الجديدة".

في حين عرفت تصريحات الأطراف المناوئة للوحدة للسيادة المغربية على الصحراء تباينا في مواقفها بين من ظلت تتغنى بأسطوانتها المشروخة التي أعلنت إفلاس أطروحاتها الانفصالية،

وبين تصريحات أخرى أظهرت انتقادات لهذا الموقف الرسمي من بعض المحللين الجزائريين، مثل الصحفي سليم صالحي، الذي اعتبر أن "ما حصل انتكاسة ديبلوماسية"، منتقدا ما اعتبره "فشلا في إجراء تعديلات كانت ترغب فيها السلطات الجزائرية"، ومستغربا من "عدم المشاركة في التصويت من قبل الجزائر في قضية تعتبرها مصيرية" . كما اعتبر صالحي وهو صحفي ناقد للسلطات الجزائرية ويقيم في بريطانيا، أن "المراهنة على الفيتو الروسي الصيني قد خسرت" موجها اللوم لرئيس البلاد وحكومته، كما انتقد الصالحي الإعلام الجزائري بحدة، معتبرا أن الحديث عن "انتصار" غير مقبول في ظل اعتراف المبعوث الجزائري بالهزيمة في خطابه، منتقدا ما وصفه بـ "الانتكاسة للسلطة ولديبلوماسية البلد على المستوى الدولي".

ثانيا: الخطاب الملكي ورهانات تنزيل الحكم الذاتي ما بعد القرار الأممي 2797

ألقى جلالة الملك محمد السادس خطابا تاريخيا مباشرة بعد تصويت مجلس الأمن الدولي وإصدار القرار 2797 الذي شكل تحولا دوليا نحو تبني الشرعية والمشروعية المغربية من خلال إعلانه الحكم الذاتي للصحراء تحت السيادة المغربية.

وقد حملت مضامين الخطاب لملكي السامي انعكاسات هذا القرار على الوحدة الترابية للمملكة المغربية التي باتت تعيش لحظة تاريخية. وهو ما عبر عنه الخطاب الملكي" إننا نعيش مرحلة فاصلة، ومنعطفا حاسما، في تاريخ المغرب الحديث[450]" .

من جانب اخر عكس الخطاب الملكي السامي تاريخ دولة وعظمة حضارة امتدت لأكثر من 10 قرون، حيث جاء في خطاب الفتح المبين "فالمغرب لا يعتبر هذه التحولات انتصارا، ولا يستغلها لتأجيج الصراع والخلافات"[451]. وتحدث خطاب الملك أيضا عن المحتجزين في مخيمات تندوف، ووصفهم ب "إخواننا في مخيمات تندوف"، واعتبر عودتهم ستضعهم في مقام باقي المغاربة على حد سواء.

[450] انظر نص الخطاب الملكي بتاريخ 2025.10.31
[451] انظر نص الخطاب الملكي بتاريخ 2025.10.31

من جهة ثانية أبرز الخطاب الملكي اللغة الجديدة بعد القرار الجديد لمجلس الأمن الدول التي يشكل العمل المتواصل من أجل تيسير المفاوضات بخصوص الحكم الذاتي ومواصلة التنمية عنوانا لها.

كما أكد جلال الملك محمد السادس على إحياء الاتحاد المغاربي، وأن "المغرب يبقى حريصا على إيجاد حل لا غالب فيه ولا مغلوب، يحفظ ماء وجه جميع الأطراف"؛ من أجل تجاوز الخلافات، وبناء علاقات جديدة، تقوم على الثقة، وروابط الأخوة وحسن الجوار"، مع "تجديد الالتزام بمواصلة العمل، من أجل إحياء الاتحاد المغاربي، على أساس الاحترام المتبادل، والتعاون والتكامل، بين دوله الخمس".

خاتمة:

تمكن المغرب بفضل السياسة والديبلوماسية الملكية الرصينة من توجيه المنتظم الدولي بكافة مكوناته إلى الحل الواقعي والوحيد لقضية الصحراء المغربية، حل لم يتأتى عبثا بل دام زهاء ربع قرن من الديبلوماسية الحكيمة التي تنوعت بين إبداعية فكر الملك الراحل الحسن الثاني الذي لم يدخر جهدا في مواجهة المستعمر عبر مسيرة خضراء أبهرت العالم آنذاك وصولا لحكمة ملكية قاد بها الملك محمد السادس مسار تحول سياسي وقانوني وديبلوماسي مكن المملكة المغرب من انتزتع قرار أممي دولي ملزم بالحكم الذاتي للصحراء تحت السيادة المغربية، كحل واقعي وأطار وحيد للتفاوض بين الأطراف المتناوعة ليدخل المغرب في تحديات جديدة قوامها إبراز ملامح الحكم الذاتي للصحراء المغربية المتميز بـ الخصوصية والتي تمنح الإقليم صلاحيات واسعة في التسيير المحلي، بينما تحتفظ الدولة بالصلاحيات السيادية الكبرى، مثل "إمارة المؤمنين"، و"الدفاع"، و"العلاقات الخارجية". وربطه بالمزيد من مسارات التنمية داخل أقاليمنا الصحراوية العزيزة.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

- أحمد اوزي،" تحليل المضمون ومنهجية البحث"، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الاولى،1993.

- بوحمالة، محمد، "الصحراء المغربية: تاريخ النضال"، الدار البيضاء: دار النشر المغربية. 2018.
- كريمي ماجدة، "الحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية، المرتكزات التاريخية"، مطبعة فاس بريس 2010.
- المصطفى قاسمي ،" دولة القانون في المغرب التطورات والحصيلة "،دار السلام للنشر، السنة 2002
- محمد الداودي، صحراء المغرب إلى أين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، طبعة 2012.
- علي الشامي، الصّحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة، بيروت.
- كريمة خورشا بنعثمان، نزاع الصحراء في إطار الأمم المتحدة حديث التاريخ ومغزل السياسة، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، سنة 2015 .
- محمد الحنافي،المسألة الدستورية وإشكالية التحديث السياسي بالمغرب". دار السلام للطباعة والنشر الرباط– الطبعة الأولى ،السنة 2024
- عبد العالي حامي الدين ،"المسألة الدستورية في الفكر السياسي الغربي المعاصر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق اكدال، الرباط ،2002
- مصطفى عبد النبي، موقف الأمم المتحدة من قضية الصّحراء الغربية، مذكرة لنيل الماجستير في القانون العام، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجمهورية الجزائرية، السنة الجامعية 2003–2004.
- الذهبة أمين الشيخ أمبارك، عمليات حفظ السلام الأممية–دراسة حالة بعثة المينورسو في الصّحراء الغربية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,

- حكيم التوزاني، "مسار تطور قضية الصّحراء الغربية–المغربية في أروقة الأمم المتحدة: بين مد الاقتراحات وجزر الانتكاسات"،مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد شتنبر –دجنبر 2025.
- عمر الزيدي، الحكم الذاتي ودمقراطية المجال، مجلة الجسور المغربية، العدد الأول، أبريل 2008 .
- محمد عابد الجابري، "المؤتمر الاستثنائي: الجزء الثاني، مشروع التناوب يجهض.. والاتحاد يطرح: الدولة الوطنية الديمقراطية"، مواقف عدد 9.
- عبد الله عشاش، جدلية تقرير المصير واحترام الوحدة الترابية للدول في القانون الدولي :حالة نزاع حول الصحراء، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد 53 – 54 .
- مجلة انبعاث أمة، الجزء 24
- الخطاب الملكي بتاريخ 2025.10.31
- مجلة المغرب، العدد 123، الرباط: مؤسسة المغرب للثقافة والإعلام، يونيو 2020
- الموقع الإلكتروني لمحكمة العدل الدولية، الرابط الإلكتروني التالي/http://www.icj-cij.org/homepage/ar
- يوعقوب عائشة،" بيعة 14 غشت 1979، مظهر من مظاهر الارتباط بين المغرب وصحرائه"، مركز دراسات المعرفة والحضارة،2021/08/23 ، الموقع الالكتروني : https://maarifa-center.com.
- يوسف بناصرية، "الصحراء المغربية.. القصة من جذور النزاع إلى القرار الأممي الحاسم"، مقال منشور بمجلة صوت المغرب،بتاريخ 2025/11/02، العنوان الالكتروني https://thevoice.ma

المراجع باللغة الفرنسية

- Baechler، "Consensus. Essai de définition" ، Revue Pouvoir، 1978، P 24.
- Huntington، " la troisième vague démocratisation de la fin du XXXème Siècle".